

## الزيادة في أسعار الكهرباء بعد إضافي لمتاعب الليرة التركية

الماضي ليصل إلى نحو 362 ليرة (41.7 دولار).  
ويأتي قرار رفع أسعار الكهرباء على الرغم من افتتاح الرئيس رجب طيب أردوغان العام الجاري للعديد من المشاريع في مجال الطاقة والموارد الطبيعية بولاية مانيسا غرب البلاد.  
وأكد أردوغان في وقت سابق أن تركيا ارتقت بفضل هذا التطور إلى المرتبة الأولى أوروبيا، والرابعة عالميا في توليد الكهرباء باستخدام الطاقة الحرارية الجوفية.

15

في المئة قيمة الزيادة في سعر الكهرباء ويبدأ سريان مفعولها بداية من يوليو الجاري

وبدأت أنقرة تولى اهتماما أكبر بمشاريع الطاقة في أعقاب اكتشافها 405 مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي في البحر الأسود منذ منتصف العام الماضي، وهي تسعى لجعل البلاد مركزا لتطوير تقنيات الطاقة المتجددة وليس إنتاجها فقط.  
وتسعى تركيا بأزمة اقتصادية حادة منذ 2016 لاسيما ارتفاع نسب التضخم وتراجع قيمة الليرة، وسط تأكيد خبراء اقتصاديين على أن هذه المشكلات تعود إلى سوء إدارة الأزمات. وأضحت مصفحة عن مستوى مرتفع المخاطر من جانب وكالات التصنيف الائتماني الثلاث الرئيسية.

## تسريع التحول إلى الطاقة النظيفة يوفر 122 مليون وظيفة بحلول 2050

المال وإعادة توجيه الاستثمارات لوضع قطاع الطاقة على مسار اقتصادي وبيئي إيجابي.

وقال مدير عام الوكالة الدولية لفرانشيسكو لكاميرا إن "هذه التوقعات توفر أدوات عملية لإعادة توجيه نظام الطاقة العالمي بصورة شاملة، ورسم مسار إيجابي جديد لقطاع الطاقة فيما هو يخوض هذه التحولات الديناميكية".



فرانشيسكو لكاميرا  
رئيس رسم مسار إيجابي للقطاع فيما هو يخوض تحولات ديناميكية

وأشار إلى أن الكثيرين يتفقون على أن تحول الطاقة القائم على المصادر المتجددة وتقنيات ترشيده الاستهلاك هو السبيل الوحيد للحد من الاحتباس الحراري العالمي.  
وعلى الرغم من صعوبة هذه المهمة فإنها تفتح أفقا غير مسبوقا لإنعاش الاقتصادات والحد من مشكلة الفقر.  
ويرى لكاميرا أن توقعات إيرينا تنطوي على أهمية بالغة كونها ترسم أطر السياسات وهيكل التمويل اللازمة لضمان تحول نظام الطاقة بصورة عادلة وشاملة.



الاستثمار في طاقة المستقبل

أنقرة - اعتبر محللون أن إقدام الحكومة التركية على زيادة أسعار الكهرباء بداية من يوليو الجاري يشكل بعدا إضافيا للمتاعب التي تعاني منها العملة المحلية حيث أثرت على الناتج المحلي الإجمالي للبلاد في ظل السياسات الاقتصادية المتبعة.

وقالت جمعية تنظيم سوق الطاقة التركية في بيان إنها سترفع أسعار الكهرباء للمستهلكين 15 في المئة اعتبارا من الخميس (أمس) نظرا لارتفاع التكاليف مع ارتفاع معدل التضخم بفعل تقادم أزمة الليرة.

وفقدت الليرة أكثر من 70 في المئة من قيمتها حيث بلغت في تعاملات هذا الأسبوع حوالي 8.66 ليرة لكل دولار، مما فاقم القدرة الشرائية لشريحة واسعة من الأتراك وخاصة الفقراء.

وتسبب هبوط قيمة العملة في زيادة تكلفة الغذاء والوقود وأثار مخاوف من تأثيره الأوسع نطاقا على اقتصاد البلاد وقطاعها المصرفي.

ويخشى خبراء بشكل خاص من إخفاق البنك المركزي في السيطرة على معدل التضخم الذي يبلغ 17 في المئة وهو الأعلى في 16 عاما.

وتشير بيانات شركة إدارة أسواق الكهرباء الحكومية أن تكلفة الكهرباء في تركيا سجلت ارتفاعا بنحو 25 في المئة خلال الأشهر الخمس الأولى من العام الجاري حيث ارتفع سعر الميغواط الواحد ليبلغ 382 ليرة (44 دولارا).

وكان سعر الميغواط لغازية أبريل الماضي يتراوح بين 290 و310 ليرة (33.4 و35.7 دولار)، لكنه قفز في نهاية الشهر

## استراتيجية مصرية لتعزيز مكانة الموانئ في التجارة العالمية

الحكومة تسعى لجعل البلد مركزا لوجستيا في الشرق الأوسط وأفريقيا



وسعت القاهرة من طموحاتها في مجال تحويل البلاد إلى مركز لوجستي في منطقة الشرق الأوسط والقارة الأفريقية بالدخول في أولى خطوات تنفيذ استراتيجية شاملة لتعزيز دور موانئ البلاد ومكانتها في التجارة العالمية مع إطلاق العديد من المشروعات الأخرى في تشييد الموانئ الجافة وتوسعتها.

القاهرة - شرعت مصر في تنفيذ خطة شاملة واعدة لتطوير موانئها على سواحل البحرين المتوسط والأحمر، بما يجعلها مركزا لوجستيا في الشرق الأوسط وأفريقيا، ويعزز مكانتها في التجارة العالمية.

ويرى خبراء في قطاع الاقتصاد والنقل أن الاستراتيجية الجديدة سوف تزيد تنافسية الموانئ المصرية وتخلق قيمة مضافة لوجستية وتكرب لأن الموانئ لم تعد نقطة اتصال بين البحر والأرض، لكنها أصبحت مراكز لوجستية تنشط حركة الصادرات والواردات.

وتتضمن الخطة تنفيذ 58 مشروعا لتطوير الموانئ، بإجمالي تكلفة تقدر بحوالي 63 مليار جنيه (4.3 مليار دولار)، وسوف يستمر تنفيذها حتى عام 2024. وتشمل أعمال التطوير إنشاء أرصفة وساحات للتداول وأحواض جديدة ومناطق تجارية ووجستية وتكرب الممرات الملاحية وأحواض الموانئ وربطها بشبكة خطوط السكك الحديدية والقطار الكهربائي، وتقديم كافة خدمات السفن.

لكن الخطة تستهدف أيضا الموانئ الجافة، حيث أعلن وزير المالية محمد معيط في وقت سابق هذا الأسبوع عن طرح مشروع إنشاء ميناء جاف ومركز لوجستي على مساحة 250 فدانا بمدينة العاشر من رمضان، بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ومن بين الموانئ المستهدفة ميناء العين السخنة، حيث بدأت مصر خطة لتطويره بـ20 مليار جنيه، بهدف تحويله إلى أكبر ميناء محوري على البحر الأحمر وفي الشرق الأوسط.



وليد جاب الله  
مصر ستكون مركزا قاعلا بمنظومة سلاسل الإمداد عالميا

وقامت مصر أخيرا بإعادة تشغيل ميناءي العريش والطور بعد توقف دام سنوات، بينما وجه الرئيس عبدالفتاح السيسي بإعداد دراسة لإنشاء ميناء المكس على ساحل البحر المتوسط.

ونقلت وكالة أنباء الصين الجديدة عن منسى صبحي، أستاذة الجغرافيا الاقتصادية والنقل بجامعة الأزهر، قولها إن "خطة تطوير الموانئ ترتكز

### نقطة ربط التجارة الدولية

عبور، وليست نقاط تخزين، وهذا يتطلب عملية شاملة لتطوير موانئ مصر.

ويتضمن هذا التطوير رفع كفاءة الأرصدة وتحديث البنية التكنولوجية والإدارية، ووجود مناطق لوجستية ملحقة بالموانئ، بحيث يتم فصل المناطق اللوجستية الخاصة بالتخزين عن

عملية دخول وخروج السلع من الموانئ، بحسب جاب الله الذي أضاف "تتصور أن ذلك تحقق بالفعل. ولدى القاهرة بالفعل خطة لأن تصبح مركزا لوجستيا وتجاريا في الشرق الأوسط وأفريقيا، وهذا الأمر واضح عبر مخطط تطوير الموانئ، خاصة في مجال إنشاء محطات متعددة الأغراض في الموانئ، وربط الموانئ ببعضها البعض مثل ربط ميناء العين السخنة بميناء العلمين عن طريق قطار كهربائي".

وقال وائل قدور خبير النقل البحري "بالتأكيد مصر ستكون مركزا لوجستيا وتجاريا في الشرق الأوسط في حالة اكتمال خطة تطوير الموانئ، فوجود خطة للتطوير خطوة جيدة لأنها عملية ديناميكية تسير مع حركة التجارة العالمية".

وتعتبر الموانئ المصرية من الجيل الثالث، بينما الموانئ في معظم أنحاء العالم حاليا في الجيل الخامس، ولذلك فإن جعل كل الموانئ ذكية سيساعد على تحقيق القاهرة أهدافها.

وبلغت قدور، عضو مجلس إدارة قناة السويس سابقا، إلى أن ضرورة التطوير لا تقتصر على الموانئ، إنما تشمل أيضا القنوات الملاحية مثل قناة السويس، وهذا أمر تحد يواجه مصر، ولا بد أن تولي الدولة هذا الأمر أهمية قصوى.

ويقول الخبير الاقتصادي وليد جاب الله إن "خطة تطوير الموانئ المصرية تأخرت لفترة طويلة، في الوقت الذي انطلقت فيه عمليات تطوير الموانئ في المنطقة بالكامل، وهو الأمر الذي جعل من تطوير موانئ مصر أمرا حتميا".

4.3  
مليار دولار قيمة 58 مشروعا لتطوير الموانئ في البحرين الأحمر والمتوسط

وأوضح جاب الله، وهو عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، أن خطة التطوير سوف تمكن موانئ مصر من العودة إلى ساحة التجارة العالمية، بما يسمح بعودة مصر كرقم فاعل في منظومة سلاسل الإمداد عالميا. وأضاف أن عمليات التطوير ستساعد على زيادة تصنيف الموانئ المصرية، لكن الأمر لا يتوقف عند تطوير البنية التحتية والأحواض والمناطق اللوجستية ببلد الموانئ، بل تم أيضا تطوير قانون الجمارك الذي صدر أخيرا ويجري حاليا إعداد لإلحقة التنفيذية.

ويعتقد البعض أن هذا القانون، بالتوازي مع عمليات التطوير، سيساعد على تحسين تصنيف الموانئ ورفع تنافسيتها بصورة تجعلها أكثر ملائمة لممارسة دورها في مجال النقل، بحيث تكون مصر شريكا ورقميا فاعلا في عمليات النقل عالميا.

ويؤكد جاب الله أنه من المهم جدا أن تتم عمليات الشحن والتفريغ في الموانئ بسرعة، وأن تكون الموانئ مجرد نقاط

على زيادة الإنتاجية والكفاءة، وتحقيق درجات أعلى في المؤشرات اللوجستية مثل البنية التحتية وتعقب الشحن". وأشارت إلى أن ذلك سيؤدي إلى زيادة قدرتها على منافسة الموانئ الإقليمية، خاصة الموانئ الإسرائيلية.

وتتملك مصر سواحل طويلة على البحرين الأحمر والمتوسط، ولديها موانئ هامة على ساحل البحر المتوسط، أهمها ميناء الإسكندرية الذي يعتبر من أهم الموانئ التجارية، وكذلك موانئ الدخيلة ودمياط وبورسعيد وشرق بورسعيد والعريش، إلى جانب ميناء جرجوب المزمع افتتاحه قريبا.

كما تمتلك موانئ على البحر الأحمر مثل موانئ العين السخنة والسويس وسفاجا ونويبع، بالإضافة إلى الموانئ المتخصصة السياحية والبرتولية.

وتعمل القاهرة على التحول الرقمي في تشغيل الموانئ، والربط بين الموانئ البحرية والموانئ الجافة والداخلية ومراكز الاستهلاك ومناطق التصنيع عن طريق شبكات الطرق البرية والسكك الحديدية، وهو ما من شأنه تسهيل حركة نقل وتداول الصادرات والواردات.

وترمي الخطة إلى تقديم الخدمات اللوجستية للسفن داخل الموانئ مثل ميناءي العين السخنة وشرق بورسعيد في خطوة تستهدف خلق قيمة مضافة، فضلا عن الربط بين الموانئ والمناطق الصناعية في شبه جزيرة سيناء ومنطقة شمال غرب خليج السويس.  
ومن المتوقع أن يجذب تطوير تلك الموانئ المزيد من الاستثمارات إلى مصر، لاسيما داخل الموانئ البحرية، ويجول البلد إلى مركز لوجستي وتجاري في الشرق الأوسط وأفريقيا.

## بنك مصر يدعم مسار التكنولوجيا المالية في أفريقيا

المصرية بما يساعد العاملين على أداء عملهم بطريقة أسهل وأسرع.

ويتنافس المشاركون في التحدي بعد تلقي التدريب في النهائية المحلية وبعد ذلك يتأهل الفائزون من كل دولة لدخول النهائيات الإقليمية والتي تُعقد سنويا ضمن فعاليات المؤتمر الدولي للشبكات الإصطناعية وإنترنت الأشياء التابع لجمعية مهندسي الكهرباء والإلكترونيات.

ويأتي ذلك بالتعاون مع العديد من الشركاء الإقليميين والمحليين في كافة أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومنهم أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وشركة بنيت. وأظهرت مبادرة الاقتصاد الرقمي لأفريقيا التي أطلقها البنك الدولي لتشجيع الاقتصاد الرقمي بالقارة قبل فترة أن عددا من الحكومات لا تستثمر بشكل استراتيجي ومنهجي في تطوير البنية التحتية والخدمات والمهارات وربادة الأعمال الرقمية.

سياساهم بصورة كبيرة في تحسين تقديم الخدمات المصرفية والمالية.

وكان بنك مصر قد قام مؤخرا بتدشين قطاع التحول الرقمي، حيث يتيح إنشاء نموذج من مترامن مع عصر التكنولوجيا، وأيضا إدخال ذلك في مجال الخدمات المصرفية.



عاكف المقربي  
نريد تحقيق الميزة التنافسية والريادة والنمو بشكل عام

وأوضح المقربي أن الهدف الرئيسي من التحول الرقمي هو تحقيق الميزة التنافسية وتحقيق النجاح والريادة والنمو بشكل عام.

وتكشف أن البنك، الذي يعد إحدى أكبر المؤسسات في البلاد ولديه شبكة من الفروع في الخارج أخرى في السعودية، يستثمر في تطوير الثقافة المؤسسية عبر العمل على تطوير المنتجات والخدمات الرقمية في منظومة العمل المصرفي

هوية رقمية ولا يمكنهم الوصول حتى إلى أبسط الخدمات المصرفية.

وتكشف بنك مصر في بيان عن إقامة عدة فعاليات على مدار هذا التحدي تهدف إلى دعم ومساعدة الفرق المشاركة في مجال التكنولوجيا المالية.

وأشار إلى أن الفعاليات تأتي في شكل محاضرات وورش عمل وفيدوهات تعليمية حول التكنولوجيا المالية واللوائح والقوانين الحاكمة لها والتي تعد عاملا أساسيا في تطور الاقتصاد الرقمي، خاصة أن سوق التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وأفريقيا مستعدة بشكل جيد للتوسع والتنوع.

ونسبت وكالة الأنباء الألمانية إلى نائب رئيس مجلس إدارة بنك مصر عاكف المقربي قوله إن "بنك مصر يقوم بدور متقدم في دعم التحول الرقمي حيث ينتهج استراتيجية للتحول من بنك تقليدي إلى بنك يقود التحول الرقمي في القطاع المصرفي".

وأشار إلى أن إدخال عناصر التحول الرقمي في منظومة العمل المصرفي

القاهرة - أعلن بنك مصر الخميس أنه سيدعم التحول الرقمي في أفريقيا عبر رعاية مسار التكنولوجيا المالية لتحدي أفريقيا لإنترنت الأشياء والشبكات الإصطناعية والذي تجري فعالياته حاليا بالتزامن في مصر والمغرب وتونس وكينيا وأوغندا.

ويعد تحدي إنترنت الأشياء والشبكات الإصطناعية برنامجا لبناء وتبني قدرات أصحاب الشركات الناشئة من ذوي التفكير المبدع، حيث يوفر للمشاركين التدريب وورش العمل، كما يقدم لهم كل ما يحتاجونه من دعم فني ووجستية وتتعدد فوائد الرقمنة في اقتصادات بلدان أفريقيا حيث لا توفر التقنيات الرقمية فقط إمكانية تسريع وتيرة التقدم الاقتصادي والاجتماعي وفتح مجالات جديدة للنمو الأسرع، ولكن أيضا الابتكار وتوفير فرص العمل والوصول إلى الخدمات.

ورغم كل ذلك، لا يزال العديد من الأشخاص في أفريقيا لا يستطيعون الوصول إلى الإنترنت وليست لديهم